



صاحب الجلالة يوجه خطاباً الى الأمة يتعلق بالمخطط الانتقالي والحالة الاقتصادية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

جريا على سنة ابينا رحمة الله عليه أن نخطبك مباشرة كلما دعت الظروف الى ذلك، وان واجب الامانة وما تتحمله وإياك من مسؤولية، مسؤوليتنا أنت وأنا كشعب وكملك، ان نجسد ونجسم الاستمرار، فأني المغاربة كان هو الاول ومن سيكون هو الاخير، ومن ملوك هذه الأمة وهذه الدولة هو وارث ادريس الاول أو إسماعيل وفي الحقيقة مشاكلنا ومشاكلك والمستوى الذي يجب ان تطرح عليه والكيفية التي يجب ان توضع فيها تلزمنا وتحم علينا ان ننظر اليها بعين متواضعة وبعين الاستمرار. فيعد الله سبحانه وتعالى وبكيفية نسبية لا أول لها ولا آخر الا ما أراد الله من اول وقدره من آخر. إياك شعبي العزيز ان تتخوف من هذا المدخل، لأن هذا المدخل لا يقتضي منك التخوف ولا يتطلب، بل يتطلب منك شيئين : الوعي والاقدام كعادتك.

شعبي العزيز :

قررنا جميعاً حينما كنا رعايا لاب الجميع محمد بن يوسف بن الحسن طيب الله ثراه، قررنا جميعاً امتثالاً لأوامره رحمة الله عليه، وتطبيقاً لنصائحه ان نردد معه حديث جده صلى الله عليه وسلم «خرجنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر».

وحينما ذكرنا بذلك والدنا رحمة الله عليه، وقتلنا كلنا رجالاً ونساء : نعم لييك، ذكرنا وهو يعرف ما يقول، وأظن أننا حينما قلنا لييك كنا نقولها ونحن نعلم ما نقول.

فما هو اذن الجهاد الأكبر ؟

الجهاد الأكبر هو ما خططناه ورسمناه منذ ذلك اليوم بمشقة وتعب ونصب، مشقة الاطر لاجتاد الأطر للتفكير فيه ولابتكاره ولا بداعه ولتطبيقه بنصب وتعب، لأن وسائلنا كانت اذ ذاك جد قليلة وضعيفة، لاسيما وأن أزمة علاقتنا مع فرنسا يوم اختطاف الطائرة الجزائرية جعلتنا في حاجة ماسة الى العملة الصعبة، لأن فرنسا بقطعنا العلاقات معها قطعت عنا لمدة سنوات إعانة كنا في أشد الحاجة اليها.

وسرنا على بركة الله خطواتنا وخططنا تطوي المسافة خطوة بعد خطوة بخطوة بعد خطوة، والذي ينظر الى النتائج التي حصلنا عليها والأهداف التي بلغناها بنظرة نزوية وموضوعية عليه أن يقول : نعم ارتكبنا الغلطات واعترتنا في طريقنا نكبات ولكن في المعدل وفي الحصيلة من 20 سنة أو أزيد يمكننا ان نقول ان خططنا وتخطيطاتنا كانت دائماً ملائمة لمطامعنا وتم عن روح الطموح المعقول، وتظهر في مفعولها وانجازها الجدية وروح التضحية



وتنبئ بالمستقبل، المستقبل الرفيع لا المستقبل الغني كل الغنى ولا المستقبل المنحدر الراضي بالحالة كما هي، بل مستقبلاً وسطاً لأمة وسط تريد أن يظهر خير الله عليها وتستعمله فيما وجب عليها داخل حدودها وخارجها.

وقفه التأمل والنقد الذاتي

وفي هذه السنة شعبي العزيز انتهى المخطط الخماسي الماضي، وكنا امام اختيارين : هل سنضع خطة خمسية أم سنجلس جلسة التأمل، جلسة الذي يشاهد الحقل الذي عمل فيه، المنخفض منه والمرتفع، الأخضر منه واليابس، السريع الانجاز والبطيء التحقيق.

هذه وقفة التأمل للنظر والبحث وحتى للنقد الذاتي، هل انجزنا ما انجزنا بأحسن الوسائل سواء من الناحية المستطرية أو من الناحية الفلسفية، أم كان في الامكان ادخار وقت أو ادخار مال كما كان لزاماً علينا ان نقابل ما سنحققه في المخطط الخماسي وما يوجد لدينا من وسائل لتحقيقه وانجازها.

سيمان تطبعان المخطط الانتقالي

وبعد التأمل والتفكير الشخصي والمداولة مع الحكومة والأخذ برأي الوزراء والاختصاصيين، اتفق رأينا كجماعة، وقر قرارنا كمسؤولين لتسطير وتخطيط السياسة العامة للدولة، اتفقنا جميعاً كل على مستواه تجمعنا روح واحدة، روح المواطنة الحقة والوطنية الحقيقية، قررنا ان نعرض على انظار البرلمان المخطط المقبل الذي سيتم بسمتين.

الاولى : ان مدته ستكون ثلاث سنوات.

ثانيا : سيكون مخططاً في روحه ومفهومه ومنطوقه، مخططاً انتقالياً مثل المدة التي تفصل بين رسول ورسول لا انقطاع بين الديانات، هذه تكمل الاخرى، واعتبر ان ما بنيت عليه الديانات الثلاث : اليهودية والنصرانية والاسلامية بمثابة المدرسة الابتدائية ثم المدرسة الثانوية بالنسبة للنصرانية وهي الأخلاق والفضيلة وغيرها، وأخيراً المدرسة العليا أي الكلية والجامعة وهي الديانة الاسلامية التي ما تركت باباً من باب التعايش أو ديانات التعايش الفردي أو الجماعي إلا وطرقته.

الانتقال لا يعني التوقف بل الحركة

فاذا كنا نريد أن نخرج من مرحلة الى مرحلة وبالأخص اذا كنا نريد أن تكون الرحلة القادمة أعلى وأحسن لابد لنا من بعض التأمل ولا بد لنا من وقت للتعريف.

أولاً : على الأسلحة القانونية والتنظيمية التي يجب أن تكون من هنا الى سنة 1981 جاهزة بين أيدينا، لأن أسلحة اليوم ليست أسلحة 20 سنة مضت.

ثانياً : لأن العالم لا ينتظر مخططاتنا ليضع مخططاته، بل العالم يتطور، فكيف سيكون تطور العالم من ناحية المبادلات والطاقة والحوار بين الدول النامية والغنية وهذا كله يحتم علينا الدخول في إطار ما هو سائر في العالم لا ان يدخل العالم في إطار ما نقرره نحن كبلد ضيق صغير، بحيث قررنا ان نطلق على هذا التخطيط «التخطيط الانتقالي» والانتقال بالطبع لا يعني التوقف بل يعني الحركة.

فهو تخطيط لن يقف بنا فيما نحن فيه، واذا سار لا يمكن ان يسير الى الوراء، لأن الماء لا يرجع الى



المهل فحتى لفظ الانتقال يرم عن إرادة قوية لجعل هذا المخطط الثلاثي المنطلق للوثبة الكبرى التي ستقربنا من أهدافنا لسنة 2000.

المخطط الانتقالي الذي أريد ان أدخل معك في تفاصيله ولكن لا يمكنني أيضا شعبي العزيز، ان انتظر إعانة ثلاث سنوات ونفس ثلاث سنوات من الفلاحين والشغاليين ورؤوس الاموال والتجار والأبنك وأصحاب الأعمال دون ان يعلموا انني بدون ان أكون واضع القوانين — سواء التي وضعت او التي ستوضع — انني على خبرة منها، ملماً بمقاصدها، عارفاً بمحاسنها ومساوئها مقدراً لضرورة تطبيقها وتنفيذها في القريب العاجل.

اهداف للمخطط الثلاثي

ان هذا المخطط الثلاثي يرمي الى هدفين :

الهدف الأول : تدعيم استقلالنا بالنسبة للمتعاملين معنا في الخارج، بمعنى لا ينفعنا أن نقول هذه رايتنا، هذا وطننا، هذه كرامتنا، هذه حدودنا، ففي الحقيقة نكون في آن واحد مستعمرين لا الاستعمار الجديد ولا القديم ولا السياسي، بل نكون غير مستقلين في تصرفاتنا نظراً لحاجتنا لما يتعامل به الناس ألا وهو العملة الصعبة لتدعيم استقلالنا وإيجاد الوسائل وابتكار الطرق حتى لا نكون في المستقبل في حاجة الى العملة الصعبة.

الهدف الثاني : تكوين ثروة مغربية وطنية من جهة، والقيام بعمليات لا تقل اهميتها عن العمليات الأخرى.

وهدفنا في هذا كله ألا يتولد عن هذا البطالة وقلة الشغل، وبالتالي تدهور الاقتصاد، لأن خطايي هذا كله سيكون مبنياً على الفرق والفرز بين الاقتصاد والحالة المالية، وحتى في الحالة المالية سترون ان هناك فرقاً بين العملة الخارجية وبين الدرهم وصحته ورواجه، اذن لنسر على بركة الله ولنبدأ الحوار فيما يخص الحطة الانتقالية.

أسباب أزمةنا من العملة الصعبة

ان أسباب الأزمة التي نعيشها من ناحية العملة الصعبة تنقسم الى قسمين : قسم لم نختره وقسم اخترناه، وبالنسبة للذي اخترناه فيه ما كان اختيارنا محصوراً فقط في المبادرة وواجب العمل ولكن لا وسيلة لنا تماماً لتطبيقه، وهذه الأمثلة سأعطيها لك الواحدة تلو الأخرى.

ابتدأ المخطط الخمسي الأخير سنة 1973 وفي نفس السنة وجهنا في أولها تجريدة مغربية الى سوريا تتكون من 6000 رجل بمعداتنا ودباباتها ومدافعها وجميع وسائل الاتصال اللاسلكي والسلكي والأدوية والطب والصحة وكل شيء.

وفي أكتوبر من سنة 1973 اندلعت الحرب فأرسلنا في الحين تجريدة أخرى الى الديار المصرية بنفس الرجال ونفس المعدات وبالتالي بنفس الثمن.

وفي أثناء ذلك حينما كانت المدافع تدوي في الشرق الأوسط، كانت كذلك مدافع الضوضاء والفوضى تدوي في عالم التجارة والمعاملة والأثمان والأسعار، فكان الانسان أو الشركة أو الدولة تشتري ما يلزمها من القمح أو النفط فيطوف على ذلك القمح أو النفط من يطوف في البحر او البر فيتعد عن الدولة التي طلبته ويتوجه به الى الدولة التي دفعت ثمناً أعلى، وهذه معاملة شاذة خارجة عن نطاق المعاملات التجارية.



أثمان البترول تستهلك كل مداخيل الفوسفاط

ان حرب أكتوبر كلفتنا ما أردناه وهو تجريدة وخسران مال، وقد كلفتنا ما لم نكن ننتظره : ان نعيش وتعيش مع من هو افقر منا ومع من هو أغنى منا في اطار واحد وأمام أرقام ومقاييس واحدة، لقد كان من نتائج حرب أكتوبر ان ارتفعت اسعار البترول وان استيراد النفط الذي لم نكن نوليه بالمرّة أهمية من ناحية الأداء أصبح اليوم بمفرده — وهذه من بين الأسباب الداخلية — يستهلك تقريباً كل ما يدره ثمن الفوسفاط، فماذا وقع بالفوسفاط ؟ اننا مازلنا نستخرج يوماً بعد يوم كميات من هذه المادة.

ومنذ مدة لم نكن نستغل مداخيل الفوسفاط بل ان جميع مداخيله كانت تصرف في التجهيز ولا تستعمل نهائياً في سد حاجة من الحاجيات، والآن أصبحت مداخيل الفوسفاط تكفي فقط لاداء اثمان البترول الذي يستهلك في المغرب نظراً لارتفاع اثمان هذه المادة وانخفاض اثمان الفوسفاط.

ان البترول يستهلك كثيراً في المغرب نظراً لتكاثر السكان، ولأن مستوى المعيشة ارتفع فالذي لا يتوفر على دراجة نارية يتوفر على سيارة، وعندما نتحدث عن النفط لا يعني هذا البترول المكرر، بل «القيول» الذي نستعمله في معدّاتنا الحربية وفي أسطول الشركات الوطنية التجارية كما يستعمله أصحاب مراكب الصيد البحري.

فتزايد السكان وارتفاع مستوى المعيشة ووضع وسائل الرفاهية بين يدي الشعب المغربي الذي يستحق كل خير، كل هذا جعل ثمن النفط المرتفع تزداد كميات استهلاكه.

أما السبب الرابع فهو الصحراء واسترجاعها، لقد تطلب منا ذلك الكثير، تطلب منا أولاً ان نستدعي أبناء جدداً من المغاربة للانخراط في الجيش والشرطة والقوات الاحتياطية والدرك، وتطلب منا نفس المجهود مع المدنيين حيث اننا لما وصلنا الى الصحراء لم نجد شيئاً، وتشجيعاً منا لهؤلاء المواطنين الذين يخدمون بلدهم مدنيين كانوا أو عسكريين وللتسهيل عليهم والاعتراف بتطوعهم وقبولهم العمل في ذلك المناخ الذي كان مجهولاً بالنسبة لهم، والذي اضطرروا ان يبدأوا فيه من لا شيء ضاعفنا رواتبهم، الشيء الذي انعكس على امكانياتنا من ناحية العملة الصعبة، لأن السيارات والبنادق التي اقتنيناها لهم والمعدّات التي شيدنا بها المدارس في العيون والسمارة وكذا الحديد الذي بنينا به المسجد، في العيون والآلات التي أقمناها لتحلية الماء وشبكة الهاتف، فهذه أشياء كلها لا نصنعها بل نستوردها من الخارج وهذا سبب آخر لصرف العملة الصعبة.

وفي آن واحد اضطررنا الى إصدار كميات اخرى من الدرهم لسد الضروريات التي نحتاج اليها في المغرب، وهذا يمكن اعتباره من الأشياء التي لم تكن منتظرة، ففي 1973 لم تكن الجرب منتظرة وما تولد عنها لم يكن منتظراً ولا يمكن القول اننا لم نكن ننتظر استرجاع الصحراء سنة 1975 بل كانت منتظرة على غير الطريقة التي تم استرجاعها بها حيث كان من المتوقع ان يعاملنا الاسبان ونعاملهم معاملة الشريك للشريك، وان يتركوا لنا الموظفين الاسبان لفترة معينة وبذلك كانت الدولة ستتحمل تكاليف الموظفين المغاربة فقط.

وكان من المتوقع كذلك ان يتركوا لنا من يحمي بعض الموانئ ويسير بعض المصالح وبالتالي يساعدونا على تحمل الثقل كما كان من المنتظر الا نضطر لمواجهة ذوي القرى.

وظلم ذوي القرى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند

وهكذا كانت تكاليف الصحراء سواء المدنية منها أو العسكرية مخالفة تماماً لما كان يمكن ان يفكر فيه أي مغربي.



فلا الاسبان ساعدونا على اجتياز المرحلة الانتقالية ولا الجيران صانوا الذمة والعهد الذي بيننا.

وهكذا فان مصاريف الصحراء لسيث هي المصاريف التي كانت منتظرة وأثقل المصاريف التي لا يمكن ان تقدر والتي لا يمكنني ان أضعها في لائحة الملايين ولا في لائحة الملايير، هي الأرواح التي ماتت، هي قيمة الرجل كيفما كان نوعه ومستواه، قيمته البشرية وقيمة اخوته لنا، قيمة بنوته بالنسبة لنا، هذه الخسائر لا يمكنني ان أضعها في الميزان التجاري ولا في ميزان الاداءات ولا في أي ميزان، إلا ان أضعها موضع التقدير والاحترام والدعاء لأولئك برحمة الله، مؤمناً بأن الله سبحانه وتعالى سيعطيهم مكانهم ومكانتهم بين الشهداء والصالحين.

الحوار الذي ينبغي ان يكون في النفقات

الحديث الرابع : التجربة الأولى الى زايير استجابة لطلب الرئيس الزايري موبوتو الذي هوجم في عقر داره، وحينما زارني الرئيس موبوتو أخيراً سألته نظراً للصدقة التي تربطنا به ما هو السبب الذي أدى الى وقوع اثنين من الهجمات عليه في سنتين متتاليتين، فأجابني بجواب لم أكن انتظره فقال لي : الدليل على انه من 1965 الى سنة 1975 ما تحركت غملة في زايير لمدة عشر سنوات، وبمجرد استقلال أنكولا واتخاذها منهجاً آخر وايدولوجية اخرى التي كانت توجد بجوار زايير في ظرف سنتين وقع ما وقع، وهذا شعبي العزيز درس عليك ان تستخلصه من هذا كله، ان الجوار يعدي حسب ما يقولون، فاللهم اجعلنا نعدي ولا نعدي، اذن يجب ان نعتبر الجوار مستقبلاً من مقومات الاقتصاد، فاذا كان الجوار حسناً فسيكون بمثابة مغناطيس لجلب المال، وإذا كان الجوار سيئاً فهذا يجب ان يدخل في النفقات، اما العدد الذي سنخصصه لهذه النفقات فאלله أعلم به.

النسب الخامس : ومع هذا كله ورغم الحمل الذي نحملة على كاهلنا لم نوقف أي تجهيز من التجهيزات الاساسية، بل سرنا نوفي بعهودنا، كان في الامكان سنة 1974 أو 1975 ان نجتمع ولو كان البرلمان لفعلنا ولكن انعدام وجوده حكم بين سلطتنا التنفيذية وبين ادارتنا التي دقت ناقوس الاهتمام، كان يصعب علينا أن نوقف التجهيزات ونوقف ما وعدنا به ولو كان البرلمان موجوداً لكنت شخصياً أكثر حرية ولأوقفت تلك التجهيزات لأننا شعرنا بالأخطار، فهمنا أن السيارة خرجت عن الطريق، ولكن بين هذا وذاك فضلنا ان ندفع المدرسة في آجالها وان ندفع للمستهلكين المستشفى في آجاله وان نتم في التاريخ الذي قلناه جهاز السقي وان نفتتح في الوقت الذي قررناه ورش ذلك الميناء سواء في الشمال الشرقي أو في الجنوب الغربي، وبكيفية مجملية شعرنا بالخطر ولكن نوعاً من الروح الرياضية جعلتنا نتم حتى لا يقال لم تستشيرونا في وضع الخطة ورغم ما أحاط بهذه الخطة من مشاكل خارجية جعلتنا نتحمل وزرنا ووزر الآخرين كان من الواجب عليكم ألا توقفوها وتؤدون لنا الامانة كما وافقتم عليها كلما اجتمع مجلس التخطيط والانعاش الوطني.

أظن اننا قمنا بالامانة وأدينا الواجب، وربما كان أداؤنا للواجب فيه شيء من الافراط ولكن كان افراطنا محموداً، ذلك الافراط الذي خلف الملموس والمحسوس الذي يعطي الخير ويشيع الرفاهية.

طيب، اليوم نحن نراجع حسابنا، وحتى لا أطيل عليك أقول، إن السبب السادس : هو توالي أربع سنوات من الجفاف نتجت عنها خسارة 100 مليار على الأقل.

وإذا أضفنا الى ذلك ان صندوق الموازنة الذي جعل ثمن الزيت والسكر والخبز قاراً لا يرتفع يتحمل مئات الملايين سنوياً فهذا الصندوق يضيف 50 ألف مستهلك كل سنة بالاضافة الى المستهلكين الآخرين ويخدم المواطن منذ ولادته الى ان يموت، وكيفما كان الحال في يوم ما يجب علينا ان ننظر في هذا الموضوع لأنه يخل



بسمعتنا وقدرتنا على إيجاد الوسائل، وهذا ليس معناه أننا سنرفع من ثمن السكر أو الخبز أو الزيت بدون إعطاء شعبي الوسائل لإنتاج كميات كبيرة من السكر والزيت والقمح، ولكن لدينا وسائل بواسطتها نضغط على أنفسنا بالتخفيض من استهلاك السكر، لأننا بالنسبة للعالم بأسره الدولة الوحيدة التي ضربت الرقم القياسي الأول في استهلاك السكر بالنسبة لكل فرد من أفراد الشعب.

وهنا بجانب آخر وأظن أنه هو الذي سوف اتطرق إليه بالتفصيل في هذا الخطاب وهذا الجانب اعطيه الرتبة الثامنة، هل انعدم المال في المغرب؟ كيف ذلك والسيارات وحوادثها لا حول ولا قوة الا بالله تتكاثر يوماً؟ أينما حللت وارتحلت تجد الأوراش، هذه دور تبني وهذه عمارات ترفع، هذه شركات تبني معامل، أقول هنا نوعان من الادخار: الادخار العقاري، مثلاً عندي مال لم أضعه في البنك أو في صندوق الادخار، بل اشترت به مواشي أو اشترت به منزلاً أو أصبحت شريكة مع انسان آخر لشراء دار، بحيث المال موجود في المغرب ولكن عندما تفتش عنه تجدته قد تجسد في عقار أو كسب أو فلاحية.

فلما بحثت عن الأسباب وجدت أن هؤلاء الناس أذكاء وليسوا بأغبياء حتى يضعوا أموالهم في صندوق الادخار أو غيره لكي يحصلوا في آخر السنة على فائدة بنسبة 4،5 في المئة والحالة ان الذوبان المالي سنوياً هو 7 في المئة، الشيء الذي يجعل هؤلاء الناس يفضلون ترك أموالهم بين أيديهم، ولو كان هناك توازن في الربح بالنسبة للمدخرات لشجعناهم على ابقاء أموالهم في الأبنك، وهذه الأموال هي التي ستنبو عن مال الدولة في المشاركة وانجاز المشاريع، فالادخار القومي يجعلنا معوزين من ناحية المال المغربي، وذلك العوز يجعل الدولة محكوماً عليها بالقيام بكل شيء، وهذا طلب وحكم أو رغبة أو أمل ولنسمه كما نريد لا يمكن ولا يعقل ولا يرى في أية دولة.

فلقد قررنا وأعطينا أوامرنا لحكومتنا حتى ننظر في هذا الموضوع وحتى تكلف الأبنك بما يجب عليها من دفع للمصالح من ربح للذين يودعون أموالهم عندها.

كيف الخروج من هذه الحالة؟ الوسائل ستقسم الى قسمين في نوعيتها وفي طبيعتها:

القسم الأول: قسم العملة، يجب علينا ان نبحث عن جميع الطرق التي تؤدي بنا الى دفع أقل ما يمكن من العملة، وامتلاك أكثر ما يمكن من العملة ذات الروجان وذات القيمة، فلهذا يجب اجمالاً أن ينكب وزير المالية ووزير التجارة ومدير الجمارك على لائحة الواردات ويقولوا لا لكل ما نستورده لا للأنواع التي تأخذ من التجهيز بنصيب كبير ويضعوا لها حدوداً ومسطرة فإذا نحن توصلنا في آخر هذا المخطط الثلاثي الانتقالي الى توفير 20 في المئة فقط مما نستورد أمكننا ان نعتبر ان معركتنا على هذا الصعيد قد ربحت ربحاً تاماً.

فاذن علينا استيراد ما هو مهم في حجمه ووزنه وفي ثمنه، ولا يمكننا ان نعوضه بأي شيء، علينا دون ان نمس برجال الاعمال او الشركات التي تبني لنا وتشيد لنا وتفتح لنا الطرق وتبني السدود، علينا ان ننظر في أمرها وان نعمل ما وسعنا للتقليل من حجمها بقدر لا يتجاوز 20 في المئة، وإذا وصلنا الى هذه النسبة فسنكون قد حققنا شيئاً كبيراً.

ولكن وزير المالية ووزير التجارة ومدير الجمارك ليسوا كافين لتطبيق هذه الخطة تطبيقاً نزيهاً، فعلى أصحاب وأرباب ومديري الأبنك ان ينظروا الى هذا المشكل بعين المواطن الوطني، واننا سوف نطلب منهم حيناً يشرعون في البحث مع وزرائنا ان يبدلوا اسلوبهم ويغيروا طريقهم، عليهم قبل كل شيء أن ينسوا لمدة سنوات — الربح



الربح الربح — ان من مصلحتهم انجاح هذا المخطط حتى في التشجيع على التوفير، وكلما نجح المخطط الانتقالي نجح المخطط الذي بعده، ونجاح المخطط الخمسي المقبل بعد الثلاثي، وإذا كان الثلاثي متقناً فلن تكون بينه وبين الخمسي الأخير اية نسبة، بل سيكون المخطط الخمسي المقبل بمثابة مخطط التحليق ستكون الطائرة قد خرجت من طور الاقلاع وتكون اخذت مستواها وحلقت وحلقت وحينما يخلق الإنسان يمكنه ان يرى بسهولة أكثر الأرض ليعرف ما هو أخضر منها وما هو يابس.

الطريقة الثانية : مراجعة ما نستورده لابتكار ومحاولة ان نتجج محلياً ما نستورده من الخارج.

الدرهم والفرنك الفرنسي قيمة واحدة

طريقة أخرى مثلاً : ان نجعل قيمة الدرهم وقيمة الفرنك الفرنسي واحدة ولو ان قيمة الدرهم اكثر فيما يخص عمالنا الموجودين في الخارج، ان نجعل الدرهم والفرنك الفرنسي على قيمة واحدة، وهذه وحدها من شأنها أن تدخل المال الكثير، وقد أعطينا أمرنا الى وزيرنا في المالية ليصبح هذا القرار نافذ المفعول ابتداء من غد الاثنين.

لنا ثروة أخرى : السياحة

لنا ثروة أخرى وهي السياحة، سياحتنا تدخل علينا من العملة الصعبة تقريباً ما تدخله السياحة التونسية على تونس، والحالة ان تونس بالنسبة للمغرب الجديد مع صحرائه تمثل الثلث او الربع مساحة وسكاناً وامكانيات، فلا سياحتنا تمشت كما كنا نرجو، ولا هي حتى في بعض الاماكن اظهرت المغرب بالمظهر اللائق به، بمعنى المغرب الطاهر، لأن المغاربة «نقيين»، المغرب المضياف لأن المغاربة «مضيافين»، هذا يرجع الى عدة أسباب، منها كما قلت لك ان في المخطط كانت آلاف الاسرة ستكون جاهزة وفي تخميننا وتخطيطنا كنا ندخل في تلك الاسرة العدد الذي ستأتي به المبادرات الخاصة للخواص، ولكن مع الأسف كان حظ الخواص قليلاً وأقل بكثير من الشيء الذي كنا ننتظره.

مشكلة التعامل بين الادارة والخواص

وهنا نضع ايدينا على مشكلة اخرى تدخل في جملة التدابير التي ستتخذ، لماذا لم يرقم الخواص بواجبهم ؟ اهم في حاجة الى مال ؟ ام هم في حاجة الى قاموس واحد يستعملونه مع الادارة ؟ أم هم في حاجة الى التقيص من السلام والأبواب والمواعد والتلفونات ؟ ولأخذ باذن في آن واحد في يوم واحد، واذ ذاك تكون لهم جميع التسهيلات الموجودة ؟ ربما كل هذا موجود، عدم التوفير، ولكن عدم استعمال قانون واحد للتعامل مع الادارة وعدم استعمال قاموس واحد، فتعقد الامور بين الادارة والمستهلكين هو مشكل لا يعرفه المغرب فقط، بل جميع الدول التي ارادت ان تراجع حياتها بكيفية تعالج المشاكل الحقيقية في كنهها وعمقها، جميع الدول العاقلة نراها اليوم تنكب بالاسبقية على القوانين والعوائد، أقول حتى العوائد التي يتعايش في اطارها المواطنون والادارة.

المكاتب التي تخلق وتنشأ

وفي هذه المدة سنسلط الأضواء بكيفية خاصة كذلك على مجالات أخرى تضيق فيها أموالنا، ذلك شعبي العزيز أنك تعلم انه منذ الحماية الى يومنا هذا — بمعنى ستين سنة — والمكاتب والمصالح الشبه رسمية تخلق



وتنشأ، وحينما تخلق وتنشأ لا يمكن ان يشك ابداً وحقيقة في الضرورة الى ايجادها وخلقها، لا يمكن ان يشك أبداً ولو لحظة واحدة على النزاهة في خلق مكتب من هذه المكاتب منذ سنة 1912 الى يومنا هذا، ولكن منذ 1912 مرت حربان عالميتان، جيلان مرا، لباس الموظفين تغير، والحاجات ونوعية الحاجات تغيرت، والحجم تغير، فلم ننظر قط هل من الممكن او من الواجب ان نحذف واحداً واثنين او عشرة من المكاتب.

مراجعة لائحة المكاتب والمصالح الشبه عمومية

الذي أقوله لك هو ان لنا اكثر من ثمانين مكتباً، وفي يوم قادم ستأتي المناسبة على سبيل البسط كما يحدث لي أنا وإياك، وأقول لك كم عندنا من المكاتب، فهي الآن اكثر من الثمانين، بحيث يستحيل على دولة ان لا تراجع بعد جيلين العدد ولا نوع المكاتب، فعلينا في هذه المدة ان نكرس جهودنا للبحث في لائحة هذه المكاتب والمصالح الشبه عمومية أولاً، لا للبحث في سيرها وكيف تسير وكيف تسير، هذه المسألة ثانوية بالنسبة لي، بل لنبحث هل ما زالت تستجيب الى الهدف المنتظر منها أم لا، وربما انشقت في سنتين أو عشرين سنة بعدها مكاتب أخرى تغاكسها او تجعل نفسها اطناباً لوجود ذلك المكتب أو تلك المصلحة.

فعلي اذن ان أجد رجلين في القريب العاجل، رجل ينظر في مسطرة التعامل بين الادارة والخواص والناس الذين يريدون ان يستثمروا أموالهم ويقربوا المدار بالمدير، والموظف بالمستهلك.

الرجل الثاني : علي أن أجد أحسن رجل ملم بالمشاكل متمشياً في الإطار لبحث أولاً عن عدد المصالح وأسباب وجودها، هل تلك الأسباب ما زالت قائمة الذات أم لا؟

وفيما اذا كانت لا تزال قائمة الذات لماذا لا يتحملها هذا المكتب، لأنه خلال الستين سنة تطور العالم وتطورت المصالح وتطورت الأغراض وتطورت الأذواق، فلهذا انا في حاجة الى هذين الرجلين ويجب علي ان أعثر عليهما وسوف يوفرنهما لنا الله سبحانه أولئك الذين سيكون عملهما عملاً مهماً جداً، مهما نفس الأهمية التي نعطيها للتدابير التي قلت إننا سنتخذها.

أين صرفت مئآت الملايير ؟

شعبي العزيز

الآن سوف ندخل في بعض الارقام ولكن بكيفية فلسفية وبكيفية تجعلك لا تمل.

اذا كان مدخول الشخص 10 وينفق ثمانية عشر لا أقول انني سأقول له أحسنت، ولكن هذا لا يبرر موقف التشكك وموقف الاتهام، حيث انني يمكن ان أقول ربما سيتوفر له شيء من الخير او هو ينتظر شيئاً من الدخل، هذا اذا فعلها مرة واحدة، اما اذا فعلها مرة ثانية فسوف يجري عليه ما يقوله الفقهاء : «سفيه سلاه» بحيث يلزمه الحجر.

وهذا ما وقع للمغرب، ادخلنا عشرة وصرفنا ثمانية عشر، ولكن والحمد لله ان المصاريف لم تصرف في التسير، ولم تصرف من أجل خلق الوظائف التي ليست ضرورية لم تصرف في الوظائف الا فيما يخص الصحراء ولكن أين ذهبت الاموال ؟ ذهبت مئآت الملايين التي تجاوزت 350 و400 والتي كانت من نصيب صندوق التوازن، حتى امكنا تناول السكر والقمح والزيت بهذا السعر ودخلت في ارتفاع الاجور التي رفعا



منها منذ سنة ونصف، ودخلت في جميع الاصلاحات الاجتماعية التي ألحقناها بالمغاربة ويستحقون كل خير، كانوا في الاطار الرسمي او في اطار شبيه بالرسمي.

وهذا استهلاك بدون تعويض لا يرد علينا شيئاً، ولكن الثمانية ملايين التي هي الفرق دخلت في المدارس التي سلمنا مفاتيحها في الوقت المقرر، وفي المستشفيات، دخلت في منح العشرين الف طالب الموجودين في التعليم العالي، ولا توجد دولة اخرى في العالم من أمريكا الى روسيا تؤدي للتعليم العالي 20 ألف منحة في الخارج، بحيث ان الفرق لم يصرف الا في التجهيزات الاساسية، واما التجهيزات الاجتماعية فلم يصرف اي مبلغ في غير محله.

ومعلوم ان المعدات التي تركناها في سوريا والتي تركناها في مصر وفي زاير لم تكن في الحسبان، وعند تقويمنا اياها بالعملة الصعبة وجدنا ان قيمتها تتراوح بين 350 و400 مليار، هي كذلك لها وزنها.

ثانياً : اشترينا تجهيزات اخرى وهي تجهيزات الجيش لسنة 73، ولم تكن اذ ذاك قضية الصحراء مطروحة، والله سبحانه وتعالى يعلم ان مخططنا فيما يخص تجديد الجيش الملكي لم يدخل في أوله اعتبار للصحراء ولا لروح عدائية لأي أحد.

مقومات ذلك التخطيط : تعويض ما تركناه في الجولان وفي سيناء، — في تلك الفترة لم تكن احداث بزاير — وتعويضه بما هو أحسن، ولما جاءت حرب أكتوبر، الدبابات التي كانت تساوي 150 مليون ارتفع سعرها الى 350 مليون، الطائرة التي كان ثمنها يبلغ ملياريين أصبح خمسة ملايين، ولذا اعطيت أمري الى مفتش الطيران الكولونيل القباج بان تطير تلك الاسراب من الميراج التي طارت بالامس بفاس ليراه المواطنون وليراه الشعب وليعرف كل احد قيمة ما دفعناه وقيمة ما اقتنيناه له، وعندها تتصورون انكم لا تشاهدون سوى ست طائرات في انتظار وصول 75 اخرى، وهذا ضروري، لأن المغرب له تاريخ مطبوع بالدفاع عن حوزة البلاد ومطبوع بالقيام بالتزاماته نحو أصدقائه وأشقائه اذا هم استعانوا به.

عليك شعبي العزيز ان أردت ان تكون شعب المسيرة، وشعب المغرب الجديد الذي زاد أكثر من الثلث على مساحته السابقة برأ وبحراً، واذا أردت شعبي أن تكون في مستوى مسؤولية حماية وحراسة مضيق جبل طارق للملاحة الحرة في البحر الأبيض المتوسط، واذا اردت شعبي العزيز أن تقول لبيك كلما طلب منك النجدة والمعونة جار من الجيران في افريقيا أو شقيق من الشرق والأسرة في آسيا او في افريقيا نفسها، عليك ان تعلم وتعرف هل ستزوي ام ستكون ذلك الشعب الذي عرف طيلة التاريخ بالنجدة.

فكيف يعقل ان يوسف ابن تاشفين قطع البوغاز لأن ملوك الطوائف استنجدوا به وان لا نقطع الغياقي والقفار كما يقولون للدفاع اليوم عن زاير او عن مصر او أي بلد يطالبنا بالنجدة، فهذا اذا يقتضي منا تضحية.

الأسلحة تشتري بثمن مرتفع، وتشتري بعملة صعبة، فلذا علينا شعبي العزيز ان نعلم ماذا نريد واذا اردناه فلا بد من الصبر، لأن أعمال العقلاء منزهة عن العيب، فحينئذ يختار شعب كالشعب المغربي اختياراً عليه ان يعرفه ويستمر فيه لانه شعب عاقل، ولم توسم قط أعمال المغرب في قديم الزمان ولا اليوم بأعمال المجون والاستخفاف أو بالطيش.



ليست مشكلة اقتصادية

عليك شعبي العزيز ان تعلم ان مشكلتك في الحقيقة مشكلة اقتصادية، وانني حينما قررت ان اخاطبك اليوم قررت ان اخاطبك بتلك الصراحة التي تعرفها في.

انني لم أكذب ولن أكذب عليك، وحينما اقول لك شعبي العزيز لا تخف، كن يقظاً كن أكثر عملاً كن أكثر بصيرة بمشاكلك فقط، إياك ان تتخوف وان يدخلك الرعب فحينما أقول لك ان الظروف المالية التي تجتازها هي ظروف ظرفية فقط.

أولاً : لأن درهمنا مازال قوياً بحيث يمكن لأي أحد تحويله في أي مكان يشاء.

ثانياً : المحصول الفلاحي هذا العام والحمد لله جيد ورفع عناعب استيراد القمح.

ثالثاً : لست أنا الذي اقولها ولستنا نحن المغاربة الذين نقولها، وانما الاختصاصيون في التجارة هم الذين يقولون ويؤكدون ان احوال المعاملات التجارية سوف تتحسن وترجع في القريب العاجل الى نفس المعاملة على الأقل في الشكل وفي عدم التوازن بين الحد الأدنى والاقصى ونفس الاختصاصيين يؤكدون لنا بكل نزاهة على انه ابتداء من سنة 1980 ستتحسن حالة الفوسفاط في العالم بأسره، بحيث حالتنا الاقتصادية، هل رأى واحد منكم كان مغريباً أو أجنبياً أو سائحاً، حركة البناء تقل ؟ هل رأى عدد السيارات يقل ؟ هل رأى الناس الذين يذهبون الى السينما أو ستراهم يذهبون في الصيف الى شاطئ مدینتهم يقولون ؟ لا، بل يأخذون سياراتهم، فالذي في الشمال يذهب الى الجنوب والذي في الجنوب يذهب الى الشمال.

شد الأحزمة

اذن حينما اقول لك لا: فتق ان حالتنا الاقتصادية في تحسن مطرد، حالتنا من حيث الدرهم هائلة، الحالة بالنسبة الى العملة الصعبة لا يمكننا ان نطبع الدولار بل يجب ان نكسب الدولار، وحتى هذه الحالة الظرفية تتطلب منك ثلاث سنوات من الصبر، وهي سنوات مهمة جداً لان هذا العام هو اقبح الأعوام، لأن الانسان عند ما يريد تسديد ديون او قروض فان الدين يتصاعد الى القمة والقمة اليوم هي سنة 1978 ويمكن لي ان أقول لك بالرقم ان ما يقرب من 950 مليون دولار يجب علينا تسديدها هذه السنة، أي مليار دولار، ما هي وسائلنا ؟ يجب ان نشد الأحزمة عما لا تدعو الضرورة الى استيراده من الخارج، ونحاول جلب أكثر ما يمكن من العملة الصعبة ومن اليد العاملة ومن السياحة، ونشجع أكثر ما يمكن بيع المنتجات المغربية.

وبقيت وسيلة أخرى على كل حال، الفقر لا يقتل ولكن الفقر الفكري والذل هو الذي يقتل اما الفقر لا يقتل فكل دولة من الدول عرقت هذا في حياتها كما ان هناك وسيلة أخرى وهذه مسألة سياسية من مشاكل الحكومة، وهي ان تطلب من الدول التي اقترضت ان تمدد او ان تجد حلاً لأداء الديون وتضع يومية أخرى لذلك، وإياك ان تتخوف شعبي العزيز لأننا لسنا في عام 1912 بحيث اذا لم يؤد ديوننا تعود الينا الحماية، ففي هذا الباب تغيرت الامور وتبدلت الاوضاع، فالיום لو طلبت دولة حماية دولة أخرى لرفضت وقالت لها تكفيني مشاكل.

ولذلك فاما أن تطلب دولة من دولة أخرى — خصوصاً اذا كانت هذه الدولة صديقة — اعطاءها اجلاً فان طلبها سيلبي بحيث لم يعد هناك خوف ولا خطر فالخطر الوحيد الموجود هو ان نطلب هذا الطلب وينبى



ويرى أننا لم نفعل أي شيء بالنسبة لنا نحن الذين بقينا نعيش على الهامش، ولا أظن شعبي العزيز أنا سنكون تلك الدولة التي تأمر بالمعروف وتنسى نفسها.

وأريد أن أختتم بجملة قرأتها البارحة في كتاب للمؤرخ الشهير «توينبي» الإنجليزي فقد زارنا في الرباط والقي محاضرة أماننا، وتوينبي معروف في العالم وعلى المستوى العالمي، وكنت أقرأ له البارحة أنه يمثل التي لعبت دوراً مهماً في التاريخ بالشوارع والأزقة فيقول : أن هناك دولاً كالشارع ذي الطريقين وهناك دول كزققة طويلة ولكن لا منفذ لها، فالدول بمثابة الشارع الكبير تلك الدول تطيع ولا تطيع لأننا ممر فقط، تلك الدول التي مثلها مثل الشارع ذي الطريقين تطيع من ممر على طريقها وبالشارع الغني طيعها بغناه ممر عليه الفقير طيعه بالفقر ممر عليها من يرى إلى خيراتها للاستيلاء عليها طيعها فهي تطيع ولا تطيع لأنها في روجان مستمر، وهناك بعض الدول التي هي بمثابة زققة بدون منفذ وهي تطيع ولا تطيع، فحينما رايت الخريطة وجدت احببت ام كرهت ان الغرب نظراً للبوغاز ونظراً للصحراء وغيرها هو زققة من الأزقة غير المفتوحة التي ليس لها منفذ، فلما رأيت ما رأيت أصبحت أشعر بالخلاء والاعتزاز. وقرأت :

«واذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً عليه ثياب سندس خضر واستبرق» وروح الأصالة وروح المعاملة الحسنة والخصال الشريفة.

المغرب والحمد لله تلك الزققة التي لا منفذ لها، اكثرت البحوث العلمية، وانجبت العلماء الفطاحل، وخلقت الأصالة وروح المعاملة، وقامت بما قامت به في تخوم إفريقيا وفي بلاد أوروبا، المغرب تلك الزققة تطيع ولا تطيع، وهنا يجب علينا أن نختار بين ما يحوي الشيء وبين ما هو في الشيء، فإذا اردنا ان نكون الماء الزلال ولو في زجاجة متوسطة كنا ذاك الماء الزلال حتى نشترى بنفسنا الزجاج أو القارورة التي تستحقنا ونستحقها، فإذا اردنا ان نكون من تلك الدول ذات البريق، ذلك الشارع ذي الممرين، ذلك الكأس البراق المغربي ولا نعطي أهمية لما سنشره ونسقي به الراحين والغادين والزائرين والمستقرين أصبحنا دولة لا تفكر إلا في القشور تاركين اللباب.

ولكن المغرب والله الحمد في سير مطرد، له مشاكل كجميع الدول، ودائماً يحل مشاكله بلباقة وبحلها بشرف، لذا اعتقد شخصياً أن ذهابنا إلى زايير ولو في المرة الثانية هو من خصال المغرب، وإذا اقتضى الحال ذهاب المغرب إلى زايير مرات عديدة فسنعود وسنرجع ما دام الأمر لا يتعلق بالسكان أنفسهم وما دام هو من أعمال نظام مخالف لنا روحاً وشرعاً وسلالة سنرجع، وإذا لم أكن أنا فسيذهب الآخرون.

ثانياً : أعتبر شخصياً — لانصاف المغرب — نفسي وأعتبر المغرب دولة من دول المواجهة، فإذا كانت المواجهة هي اراقة الدماء فقد ارقناها، ولانصاف المغرب — لا لانصاف الحسن الثاني في الآن وفي المستقبل — ربما سأضع ترشيح عضويتي في جنيف إذا كانت جنيف، لأن من حقي ومن حق المغرب الذي مات ابنائه والذي هو مستعد لأن يموتوا مرة ثانية إذا كان هناك صلح لا أن يتداخل في شكل الصلح، ولكن دوره سيكون للاتيان بأكثر ما يمكن من الضمانات لاستقرار ذلك الصلح ودوامه، نحن لا نريد أن نتدخل في شبر هنا من الحدود أو شبر هناك، نحن إذا دعنا الضرورة لكي نستشهد لسبب معقول فلن نتأخر، أما أن نذهب فقط لمجرد التضامن لأن أحق تساب مع أحق عشرين أو ثلاثين سنة ونستحي أن نظل واقفين دون أن نذهب لأن نموت لأن السلم لم تضمن، سنذهب، ولكن ستضيع أموال وأرواح وجهود ولا سيما اعتقد — شخصياً أن الحالة الدبلوماسية الموجودة عليها المغرب بين الدولتين الكبيرتين أمريكا وروسيا من شأنها أن تجعلهما يقبلان



هذا الترشيح، وإن لائتريا فيه الفضول أو التطفل، الاموات ليست تطفلا، الاموات من دواعي الملكية ومن أسباب الملكية، فجنيف هي ملك لكل من مات، والمغاربة ماتوا في الشرق الاوسط، وربما يسهل وجود المغرب الذي له علاقة طيبة مع الجميع المأمورية ويترر عملي في المستقبل كما برر ما وجد في زاير عملي في افريقيا وعملي في المستقبل.

لهذا شعبي العزيز — كما قلت لك في الأول — هذه الراحة في السرعة التي قررنا ان نأخذها لثلاث سنوات هي : — نستغفر الله من المثل — ولكن ربنا لما خلق السماوات والأرض استوى، والراحة وكل ثورة لا تعرف مدة الاستراحة هي ثورة فاشلة، وهذه الثلاث سنوات ستجعلنا نفكر في تقييم أهدافنا وتجديدها. هدفنا هو القرن ألفين، وليس هو للتصميم الخمسي أو التخطيط الثلاثي، هدفنا هو الوصول الى سنة ألفين بما كنا نريد ان نصل به من معدات بشرية ومالية وصناعية واقتصادية واجتماعية.

وانني حتى لا أفاجيء البرلمان وحتى لا يعتقد انني وثبت في مثل هذه المسائل على النظم النيابية وخاطبت مباشرة شعبي سأقوم في الغالب بحق خوله لي الدستور الا وهو ارسال رسالة الى البرلمان يقرأها وتناقش، ف نوعية الرسالة هي التي لم احدها الآن، هل ستكون رسالة توجيهية لخطابي هذا ام ستكون رسالة اقرب الى الأرقام والاختيارات الدقيقة ؟ المهم هو انني سأرسل هذه الرسالة وأرى نفسي ملزماً روحياً وأديباً، لماذا ؟ لأننا حينما عرضنا ميزانية 78 على مجلس النواب أشرنا اليهم وقلنا اعطوا لنا القانون المالي بسرعة لان الوقت حل.

وحقيقة عدة نظريات وأفكار، وعدة شخصيات لم نكن نعرفها كانت ترغب في الكلام والدراسة واشقاء الغليل، وحتى نحن كنا نرغب فيما سيقدمه لنا الآخرون ولكن حسن المواطنة — وانا أعرف ان المغاربة حينما تتعلق المسألة لديهم بالوطن يراعون الظروف — جعل جهازي التشريع والتنفيذ يتفقان على صدور القانون المالي بعلاته حتى لا يتوقف السير الاداري.

فمن باب هذه بتلك اعطيهم الفرصة في أقرب وقت ممكن للمذاكرة في شيء يهمهم لمدة ثلاث سنوات، وحقيقة ان أقول لهم تعالوا لتذاكر في القانون المالي ولا اطلبهم على نظريتي، لا، بحيث حتى لو لم أرسل الرسالة فانهم سيناقشونه في المخطط، ولكن أريد ان أكون منطقياً مع نفسي بالنسبة لهم، ولاشك انهم سيعملون صباح مساء لانهم يريدون ان يجدوا مطية، فأحسن مطية وأشرفها هي المخطط ثلاثيا كان ام خمسيا، فلي اليقين ان افراد شعبي من مجلس النواب سوف ينظرون الى هذا المشكل بعين التقدير وعين الاعتبار وسيستفهمون ما دعانا الى اتخاذ هذه التدابير، وما دعانا الى اختيار المدة الوجيزة لأنه كما قلت لكم في عام 1981 أظن ان مشاكلنا الكبرى ستكون قد انتهت نهائياً، فلهذا لماذا التدابير الزجرية التي تجعل الناس يخضعون لجزر أو تضيق اذا كفتني فيها ثلاث سنوات في شكل وستين في شكل آخر ؟، لا، لنكن منطقيين مع أنفسنا ونفكر في تطبيق ما يمكننا من الحصول على العملة الصعبة لا أرى جهازي التنفيذي ولا جهازي التشريعي، لا أرى أي منهما يمكنه ألا يكون متفقاً على خطة كهذه.

والله سبحانه وتعالى الذي لم يرنا الا الخير ولن يرنا بفضله الا الخير هو الذي سيهدينا في طور التخمين والتفكير والتخطيط، سيهدينا الى أحسن السبل، لأنه سبحانه وتعالى ما أشار علينا بدعاء الا وكان الدعاء مستجاباً، اننا سننفذ مخططاً ونختار. ولحد الساعة لم نختار الا شيئين :

الأول : كل ما بدأنا يجب ان يتم تنفيذه.



الثاني : اريد ان يعم المخطط الثلاثي المغرب كله، اليد العاملة في كل ورش ورش، ولا أريد ان أرى البطالة، واذا كنا سنضمن للشعب المغربي العمل في أوسع نطاق، توزيع الاجور على الناس، واذن سنتم ما بدأناه وفي آن واحد سنوفر المصاريف.

واني اريد شعبي العزيز بعد هذا الحديث ان اختم انت وانا بهذا الدعاء :

ربنا آتينا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشداً.

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأحد 27 جمادى الثانية 1398 — 4 يونيو 1978